إسرائيل وعقدة اختراق الجامعات البريطانية

نواف التميمي

طرد سفيرة الاحتلال الإسرائيلي لدى بريطانيا، تسيبي حوتوبيلي، من كلية لندن للاقتصاد، ومنعها من المشاركة في ندوة داخل الكلية، ليس حدثاً عابراً، بل هو امتداد لحراك طويل وعنيد، تجذّر في الجامعات البريطانية منذ سبعينيات القرن الماضي. وتعيدنا صور السفيرة، وهي تفرّ من المكان، إلى موقفٍ شبيه، عندما منع اتحاد الطلبة في جامعة إيسكس في عام 2013، نائب السفير الإسرائيلي في المملكة المتحدة، ألون روث- سنير، من إلقاء كلمة في الجامعة. وأعلن رئيس الاتحاد، نائال بولتون، في صفحته على «فيسبوك»، قائلاً: «اتخذتْ موقفي بشكل واضح مثل الشمس، وبما يعبر عن موقف اتحاد الطلاب، أن وجود دولة إسرائيل جريمة، لأنها أقيمت على أرض سرقت من الشعب الفلسطيني الذي تم تهجيره، ولا يزال يقبع في المنافي. أنا فخور بأن لا أعطيه الفرصة لتبرير ما تمارسه دولته من قهر وتنكيل، وأنا متأكد من أن مئات الطلاب يشاركونني هذا الموقف». وطالما شكل اختراق الجامعات البريطانية عقدة لقيادات المنظمات الصهيونية البريطانية، ومثال ذلك الرسالة التي بعثتها الرئيسة السابقة للجمعية الإسرائيلية في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS)، هيلين سيلمان، في ديسمبر/ كانون الأول من العام 1975، إلى صحيفة «جويش كرونيكل» (المنبر اليهودي)، وتباكت فيها على «الدعاية الصهيونية المثيرة للشفقة»، واشتكت من اكتساح أنصار منظمة التحرير الفلسطينية الكلية، وكسبها أعداداً كبيرة من المثقفين الشباب. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني من العام 1977، قدم إيريك مونمان، رئيس الفيدرالية الصهيونية، أصبح لاحقاً نائباً في البرلمان عن حزب العمّال البريطاني، مذكّرة للنقاش في البرلمان، موضوعها «التحيز العنصري في الجامعات البريطانية»، اشتكى فيها من تنامي «العنصرية ضد إسرائيل» في الأوساط الطلابية في الجامعات البريطانية. ويسجّل للجامعات قيادة حركة المقاطعة البريطانية لإسرائيل منذ العام 2005، عندما دعا مجلس اتحاد المعلمين في الجامعات البريطانية (AUT) في 22 إبريل/ نيسان إلى مقاطعة جامعتي حيفا وبار إيلان الإسرائيليتين. وبرّر قراره بمقاطعة «بار إيلان» بأنها تدير كليات وبرامج تعليمية في مستوطنة أرئيل المقامة على أراضٍ في الضفة الغربية المحتلة، وهي بذلك متورّطة بشكل مباشر باحتلال مناطق فلسطينية، في مخالفةٍ صريحة لقرارات الأمم المتحدة. أما جامعة حيفا، فقد قرّر مجلس الاتحاد مقاطعتها لأنها أوقعت عقوبات غير عادلة على محاضرين بحجّة دفاعهم عن طالبٍ كتب عن اعتداءات الإسرائيليين على الفلسطينيين في مرحلة تأسيس إسرائيل.

ومنذ ذلك التاريخ، أخذت حركة المقاطعة تتسع داخل الأوساط الأكاديمية البريطانية، بحيث لم تعد تقتصر على المدرّسين، بل وصلت إلى الإداريين والطلبة. وفي مطلع يونيو/ حزيران 2015، اجتمع اتحاد طلاب بريطانيا لتحديد موقفهم من حملة المقاطعة العالمية لإسرائيل (BDS)، وكانت نتيجة الاجتماع أن 19 عضوًا صوّتوا لصالح دعم الحملة، في مقابل 12 رفضوا دعمها وامتناع ثلاثة عن التصويت. وفي أعقاب ذلك، أصدر الاتحاد الذي يمثل 600 جامعة ومعهد بريطاني ونحو سبعة ملايين طالب بيانًا طالب الحكومة البريطانية بوقف تصدير السلاح إلى إسرائيل، وتطبيق مبادئ الحملة. كما أصدر بيانًا آخر إلى كل فروعه في الجامعات البريطانية لتنفيذ فعاليات ميدانية لدعم حملة «BDS» وفضح ممارسات جيش الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، في أعقاب طردها، كتبت السفيرة حوتوفيلي على تويتر «لن أتعرض للترهيب .. سأواصل مشاركة الرواية الإسرائيلية وإجراء حوار مفتوح مع جميع شرائح المجتمع البريطاني»، ولكن قبل تكرار التجربة غير السارّة، ربما يجدر بالسفيرة، وزيرة شؤون المستوطنات سابقاً، قراءة كلمات سفير بريطانيا السابق في إسرائيل، مايلو جولد، حين قال خلال العدوان الإسرائيلي على غزة في صيف 2014: «بدأت إسرائيل في خسارة دعم المجتمع الدولي، والصورة الإعلامية، التي رسمتها إسرائيل لنفسها، آخذة في الانهيار .. قد لا يكون الرأي العام البريطاني خيّرًا، لكنه ليس غبيًا، فهو يرى بناء آلاف المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، ويتابع أخبار الحصار المفروض على غزة».

هل تنهار الولايات المتحدة؟

أسامة أبو ارشيد

كثيراً ما تُخفي ملامح القوة والشباب عوارض الضعف والشيخوخة وراءها. قد لا يلاحظ غالب الناس ذلك، لكن أعين الخبراء البصيرة غير أعين العامة الكليلة، وبغض النظر عن مدى القوة والفتوة في لحظةٍ معينة، لكل شيءٍ أجل مسمّى، ولكل بدايةٍ نهاية. لا يقتصر هذا الناموس الكونيّ الإلهي على الفرد، بل إنه يشمل الدول والحضارات، مهما كانت ذات شوكة وتقدّم. ونحن نعلم، يقيناً، أنه ما من إمبراطورية عظيمة أو حضارة زاهرة قامتا في التاريخ البعيد أو القريب واستمرتا، بل كان الانهيار في النهاية قدراً مقدوراً. واستتباعاً، ما من دولة اليوم، مهما عظمت وكانت ذات قوة وتقدّم، إلا وسينتهي عصرها، ويخلفها غيرها. والانهيار هنا قد يكون جرّاء عوامل خارجية، كغزو أو كوارث طبيعية، كالزلازل والأوبئة، وقد يكون جرّاء عوامل داخلية، وهي الأخطر، كالاستقطاب والاضطرابات المجتمعية. كما قد يكون الانهيار نتيجة تداخل العوامل الخارجية والداخلية معاً، ضمن النظرية التي طوّرها المؤرّخ البريطاني، أرنولد توينبي، بعنوان «التحدّي والاستجابة»، بمعنى تكاثر الأزمات والتحدّيات التي تواجه جماعة أو مجتمعاً أو دولة أو حضارة، وعجز هؤلاء عن تقديم إجابات حاسمة وحلول ناجعة قادرة على التعامل معها وتجاوزها. أما في حال تمكّنوا من الارتقاء إلى مستوى التحدّيات، فحينها يكون في مقدورهم إطالة عمر مشاريعهم. المقدمة السابقة، على الرغم من أنها بديهية، إلا أنها ضرورية في محاولة الإجابة عن السؤال الذي يطرحه عنوان هذا المقال. قد يستغرب بعضهم إذا قلنا إن هذا السؤال ليس فرضية مفرطة في الخيال، بقدر ما أنه يمثل هاجساً حقيقياً في بعض دوائر النخب الأميركية. وكما يشير تقرير نشر العام الماضي في موقع «اكسيوس» الأميركي، كتبه براين والش، يحذّر الخبراء الذين درسوا انهيار الحضارات السابقة من أن الولايات المتحدة تظهر عليها أعراض مجتمع يعيش خطراً وجودياً حقيقياً، وإن لم يكن هذا حتمياً، على شرط أن تكون الاستجابة بمستوى التحدّيات. وينقل والش عن الباحث في جامعة كامبريدج البريطانية، لوك كيمبي، قوله إن «الولايات المتحدة معرّضة لخطر الانهيار خلال العقد المقبل». اما الأسباب التي يقدّمها كيمبي فهي انهيار الثقة الشعبية في مؤسسات الدولة وسياساتها. أما الأخطر فهو انهيار الثقة المجتمعية البينية، جرّاء الاستقطاب الحاد. يعدّد تقرير والش بعضاً مما يسميها «إنذارات مبكرة» على الانهيار الأميركي المحتمل، فهناك الفشل في التعامل مع جائحة كورونا، على الرغم من التقدّم العلمي الأميركي الهائل، وهناك اتساع فجوة اللامساواة في الثروة بين الأغنياء والفقراء، وهو ما يقود إلى اضطراباتٍ مجتمعية، عرقية وطبقية، كتلك التي تضاعفت خلال سنوات رئاسة دونالد ترامب الأربع. أما الأخطر من ذلك، فهو ترافق هذه الاضطرابات المجتمعية مع الاستقطاب الحاد فيه، وهو ما يقوّض أي إمكانية للتضامن الجماعي اللازم للردّ على التحدّيات، الداخلية والخارجية، كما يحذّر توينبي. وكما يشرح بروك، تشهد الولايات المتحدة اليوم اضطراباً أخلاقياً خطيراً، واستقطاباً مجتمعياً حاداً بين عدد من مكوناته، فهناك القوميون البيض الذين ساهموا في إيصال ترامب إلى الرئاسة، وهناك من يصفهم بـ«الاشتراكيين الشباب» الذين قلبوا «الإجماع النيوليبرالي»، ودفعوا بعضوي الكونغرس التقدّميين، السناتور بيرني ساندرز والنائبة الكساندريا أوكازيو كورتيز. وهناك الطلبة الناشطون في حرم الجامعات. وهناك نشطاء حركة «حياة السود مهمة»، إلخ. وهو ما يؤشر إلى تآكل شرعية النظام السياسي الأميركي.

ضعاف من خطر تلك التصدّعات وصول ترامب إلى الرئاسة ومحاولته تقويض أسس النظام الدستوري الأميركي برمته، وزرع بذور الشقاق والعداء بين مكوّنات المجتمع، عرقياً ودينياً وأيديولوجياً وسياسياً وحزبياً. وقد وصل الأمر به إلى أن حاول الانقلاب على نتيجة الانتخابات الرئاسية أواخر العام الماضي، ثمّ التحريض على اقتحام رمز الديمقراطية الأميركية، مبنى الكونغرس، مطلع هذا العام (2021). وعلى الرغم من أن ترامب خسر الانتخابات وغادر الرئاسة مجلاً بالعار، إلا أنه لا زال، عملياً، يُحكِمُ سيطرته على الحزب الجمهوري عبر حركة شعبوية واسعة تدعمه، وسياسيين يتزلّفون إليه طلباً لرضاه ودعمه. دفع هذا المشهد السوريالي في «أعظم ديمقراطية» على الأرض، النائبة الجمهورية عن ولاية أيوميغ، ليز تشيني، إلى أن تحذّر، يوم الثلاثاء الماضي، من أن الولايات المتحدة «تواجه تهديداً داخلياً لم تواجهه من قبل» في شكل الرئيس السابق ترامب الذي اتهمته «بمحاولة تفكيك أسس جمهوريتنا الدستورية». كما انتقدت الجمهوريين في الكونغرس الذين يتملقونه. بالمناسبة، تشيني هذه، وهي ابنة نائب الرئيس الأسبق، ديك تشيني، كانت الشخص الثالث في ترتيبة قيادة الجمهوريين في مجلس النواب، قبل أن يطيحها، قبل أشهر، زملاؤها بسبب رفض ترامب لها.

> يمكن الجزم بأن أميركا لن تسقط بفعل عامل خارجي، وإنما سيكون أي انهيار، لو وقع، نتيجة تفكّك داخلي

وفي مؤشر آخر على مستوى الاستقطاب الذي بلغه المجتمع الأميركي، ودرجة الابتذال التي عليها بعض أعضاء الكونغرس في محاولة لاسترضاء الشعبويين، نشر النائب الجمهوري، بوب غوسار، يوم الثلاثاء الماضي، فيديو رسوم متحركة على حسابه على «توتير» يصوّره «بطلاً» يقتل بالسيف زميلته الديمقراطية التقدّمية، كورتيز، في حين يلوّح بسيفين في وجه الرئيس، جو بايدن، برزعم أنهما يشجّعان المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود المكسيكية - الأميركية. المفارقة، أن لا غوسار قبل أن يعتذر، ولا حزبه في الكونغرس قبل أن يدينه. إذا كان هذا حال بعض النخبة السياسية، فماذا تتوقع من المجتمع الذي يتصارع اليوم على لقاحات كورونا وارتداء الكمّامة، بل ووصل الأمر إلى أن يسقط قتلى وجرحى بسبب الكمّامة التي تحول ارتداءها من عدمه إلى تعبير عن انتماء سياسي؟

لا تتسع هذه الزاوية لكثير من التفاصيل والتحليل، ولكن لا أريد أن أنهي هذا المقال من دون الإشارة إلى أن انهيار الولايات المتحدة، في المدى المنظور، ليس قدراً مقضياً. عرفت أميركا في تاريخها مراحل أكثر صعوبة مما تعيشه الآن واستطاعت أن تتخطاها. في القرن التاسع عشر، كانت هناك حرب أهلية بسبب العبودية سقط جرّاءها أكثر من 750 ألف أميركي بايد أميركية. وفي مطلع القرن العشرين، كانت هناك جائحة الإنفلونزا الإسبانية التي قتلت حوالي 675,000 أميركي. وفي منتصف القرن الماضي، كانت هناك حركة الحقوق المدنية بما ترتب عليها من استقطاب مجتمعي وسياسي حادين. هل تتمكّن الولايات المتحدة من تسطير قصة نجاح جديدة؟ هذه مسألة تعتمد على مستوى ونوعية استجابتها للتحدّيات. ولكن، يمكن الجزم إن أميركا لن تسقط بفعل عامل خارجي، وإنما سيكون أي انهيار، لو وقع، نتيجة تفكّك داخلي. حينها، قد تجد الولايات المتحدة نفسها تثبت اتهام الصين ديمقراطيتها بأنها معطوبة.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

كاريكاتير **عماد حجاج**

عندما تسقط إس 400 الروسية إف 35 الأميركية

باسل الحاج جاسم

قد يبعث على الاستغراب لدى كثيرين الحديث أخيراً عن طلب تركيا شراء طائرات إف 16، حيث كان ينتظر أن تحدث أنقرة ثم بديل لطائرات إف 35، وفي إطار ضيق بين استمرار المباحثات مع أميركا للحصول على الطائرات ذاتها، أو التوجه للحصول على طائرات سوخوي روسية الصنع. وما يزيد من أهمية الطلب مواجهة تركيا خطر البقاء في الخلف، حيث لا تعتبر طائرات إف 16 بديلاً استراتيجياً، ولا تلبي حاجة تركيا لمجاراة دول المنطقة، وجيرانها لا يتوقفون عن تدعيم ترسانتها وتحديثها، وتستثمر القوى الإقليمية بكثافة في قواتها الجوية، فاليونان أبرمت اتفاقاً لشراء طائرات مقاتلة فرنسية من طراز رافال، وتقوم أيضاً بتحديث ما لديها من طائرات إف 16، بينما تدعم إسرائيل أسطولها الجوي بمزيد من طائرات إف 35. وذكرت وسائل اعلام تركية، قبل أيام، أن مستشاري الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان ونظيره التركي إبراهيم كالن، ناقشا برنامج المقاتلة إف35 الذي أقصت واشنطن أنقرة منه، بسبب شرائها نظام دفاع صاروخي روسي إس400، وطلب تركيا شراء طائرات إف 16 ومعدات تحديث، كما أعلنت وزارة الدفاع التركية، أخيراً، أن وفدا من وزارة الدفاع الأميركية أجرى مباحثات في أنقرة لبحث حل الخلاف في ملف مقاتلات إف 35 التي أخرجت واشنطن تركيا من برنامج متعدد الأطراف لإنتاجها وتطويرها، ومنعتها من اقتناء مائة منها ردا على حصولها على منظومة إس 400 الدفاعية الروسية.

ويمكن اعتبار طلب تركيا شراء طائرات مقاتلة من طراز إف 16 من الولايات المتحدة، في إطار اختيار العلاقة بين أنقرة وواشنطن، حيث هناك خلاف بين البلدين، وهما حليفان ضمن حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وإن كانت علاقتهما تشوبها التوترات في أكثر من ملف، بشأن من الذي بادر بالإجراءات. حيث يقول الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إن الولايات المتحدة شجّعت أنقرة على التقدم بعرض الشراء تعويضا لها عن مبلغ 1,4 مليار دولار، دفعته مقابل الحصول على طائرات مقاتلة من طراز إف 35. وكانت أنقرة قد طلبت شراء ما يزيد على المائة طائرة من طراز إف 35 من الولايات المتحدة، ولكنها استبعدت من البرنامج في عام 2019، بعد أن حصلت على أنظمة الدفاع الجوي الروسية من طراز إس 400، وأعقب ذلك فرض الولايات المتحدة حظراً على التعامل مع قطاع الدفاع فيها. وهنا، جدير بالذكر أن روسيا باعت، في وقت سابق، صواريخ إس 300 إلى أكثر من دولة عضو في «الناتو»، مثل بلغاريا واليونان وكرواتيا وسلوفينيا. أمّا أولى الدول التي اشترت إس 400 فهي روسيا البيضاء 2016، والصين 2018، والدولة التي ترغب روسيا في بيع المنظومة إليها واتفقت معها بشكل كلام مبادرة وزارة الأوقاف ودار الإفتاء المصرية في عقد دورات تدريبية للمُقبلين على الزواج؛ لمواجهة الارتفاع المخيف، والمطرد، وغير المسبوق، في نسب الطلاق، بين المتزوّجين، في المصر الحالي. وفي قضية فتح الله غولن، وحزب العمال الكردستاني، المصنّف على قوائم الإرهاب في «الناتو». ولكن يُنظر إلى قرار تركيا شراء منظومة الصواريخ الروسية على نطاق واسع باعتباره يمنح موسكو نصراً ضد «الناتو» في خواصره الجنوبية، إلا أن التوتر في العلاقات الأميركية التركية يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث باتت تركيا اليوم، في نظر كثيرين، أكثر استعداداً للتحرّك بشكل مستقل ومنفرد، واستخدام القوة العسكرية في صراعات إقليمية عدة، من ليبيا مروراً بناغورني كاراباخ وسورية، و هو ما يسب الإزعاج والقلق للكثيرين في واشنطن وعواصم أوروبية أخرى، أما في أنقرة، فهناك حالة شعور بالخيانة من عدم التزام طلب طائرة «الناتو» تجاه الحروب التي تخوضها تركيا، سيما ضد حزب العمال الكردستاني وفروعه السورية، والمصنّف لدى أميركا وباقي دول «الناتو» منظمة إرهابية. ويبقى القول إنه مع بدء العمل الفني لاستبدار تركيا إلى 16 من الولايات المتحدة، يمكن القول إن منظومة إس 400 الدفاعية الروسية أسقطت مقاتلة إف 35 الأميركية قبل إقلاعها.

(كاتب عربي في هولندا)

التأهيل للزواج وضبط الطلاق

أسامة عثمان

ليس كلُّ من بلغ سنَّ الزواج مؤهَّلاً له، بتحقيق الوعي والنضج النفسي والاجتماعي للتعامُل مع هذه الحالة الاجتماعية الجديدة التي يجد كلٌّ من الزوج والزوجة نفسيهما في دائرتها المتحرّكة. ولا يقتصر فشلُ الزواج على الانفصال، ولكن هناك حالات فشل كثيرة متسمّرة في إنتاج ماسيها، للزوجين، وللأبناء، وهناك أزواج يقضون سنواتٍ طويلة من الشقاق والأزمات، ثم ينتهون، بعد ذلك كله، إلى الطلاق، مناسبة هذا الكلام مبادرة وزارة الأوقاف ودار الإفتاء المصرية في عقد دوراتٍ تدريبية للمُقبلين على الزواج؛ لمواجهة الارتفاع المخيف، والمطّرد، وغير المسبوق، في نسب الطلاق، بين المتزوّجين، في المصر الحالي. وفي قضية فتح الله غولن، وحزب العمال الكردستاني، المصنّف على قوائم الإرهاب في «الناتو». ولكن يُنظر إلى قرار تركيا شراء منظومة الصواريخ الروسية على نطاق واسع باعتباره يمنح موسكو نصراً ضد «الناتو» في خواصره الجنوبية، إلا أن التوتر في العلاقات الأميركية التركية يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث باتت تركيا اليوم، في نظر كثيرين، أكثر استعداداً للتحرّك بشكل مستقل ومنفرد، واستخدام القوة العسكرية في صراعات إقليمية عدة، من ليبيا مروراً بناغورني كاراباخ وسورية، و هو ما يسبب الإزعاج والقلق للكثيرين في واشنطن وعواصم أوروبية أخرى، أما في أنقرة، فهناك حالة شعور بالخيانة من عدم التزام طلب طائرة «الناتو» تجاه الحروب التي تخوضها تركيا، سيما ضد حزب العمال الكردستاني وفروعه السورية، والمصنّف لدى أميركا وباقي دول «الناتو» منظمة إرهابية. ويبقى القول إنه مع بدء العمل الفني لاستبدار تركيا إلى 16 من الولايات المتحدة، يمكن القول إن منظومة إس 400 الدفاعية الروسية أسقطت مقاتلة إف 35 الأميركية قبل إقلاعها.

(كاتب عربي في هولندا)

> قد يكون الإفشلُ في الزواج مؤشراً، ولو جزئيّاً، على تجليّات للفشل، في بنية النظام الاقتصادي

أنْ نحمّل الزوجين الجديدين، أو غير الجديدين، كلّ اللوم؛ فالبيئة الاجتماعية والاقتصادية تُلقي بكلّ ثقلها عليهم، فقد يكون الفشلُ في الزواج مؤشراً، ولو جزئياً، على تجلّيات للفشل، في بنية النظام الاقتصادي والرّعائي، فضلاً عن التفكّك الاجتماعي في الأطفال، وفيمَن كانوا أطفالاً، حينئذٍ فالضغوط أكبر، والامتحان أوسعُ تطلباً، والتشابكات ممتدّة إلى خارج نطاق الأسرة الصغيرة الناشئة، أو القديمة، فالأسرة هي المكوّن الاجتماعي الذي تنتهي إليه معظمُ أزمات المجتمع، وهي الكاشفة لجُلّ اختلالات النُظُم الاقتصادية والاجتماعية، واضطراباتها؛ اضطرابات القيم، أو تصدُّعها. ولذلك الحلول هي أيضاً، سياسية واقتصادية، بعد أنْ تكون تربوية، وأخلاقية، وتوعوية.

(كاتب فلسطيني)

الذاكرة التراثية وتفكيك الاستبداد

سيف الدين عبد الفتاح

من الطبيعي، إذا كانت مقالات سابقة للكاتب قد تعرّضت إلى الذاكرة التراثية، وتعلقها بالظاهرة الاستبدادية أصولاً وتكويناً، أن ترتبط تلك الذاكرة أيضا بعمليات التفكيك للاستبداد، ذلك أن تلك الظاهرة والتعرّف على بعض تجلياتها التراثية التي تشير إلى مقولاتٍ انتشرت هنا وهناك في بعض مصادر الفكر السياسي الإسلامي على امتداد خبرته في القديم والمعاصر؛ من مثل «سلطان غشوم خير من فتنة تدوم»، و«ستون سنة في ظل سلطان جائر خير من ليلة بلا سلطان»، وكذلك القول «من اشتدّت وطأته وجبت طاعته»، تلك المقولات التي تحاول أن تربط تسويغ الاستبداد لاعتباراتٍ تتعلق بدرء الفتنة ووحدة الأمة، وكذا الأمر عند من يبرّرون أو يسوّغون استنادا إلى الفكرة الأساسية التي تتعلق بضرورة السلطة وحتميتها في المجال السياسي.

كل تلك المسوغات والتبريرات علينا أن نقف منها موقفاً واضحاً وأكيداً، يتعلق بضرورة تفكيك تلك المقولات التي استخدمت، بشكل أو بآخر، لتسوغ فهماً خطيراً قد يمرّر الحالة الاستبدادية، ويروج أمورا تتعلق بالطاعة أو عدم الثورة والخروج، ويتحدّدون ليل نهار أن الثورة على الحالة الظالم ونظامه فتنة يحرّم معها الخروج على الحاكم، بينما لا يكترثون بخروج الحاكم على الأمة ظلما وجورا وعدوانا، فإذا أردنا أن نمارس تفكيكا حقيقيا للاستبداد، فإن علينا أن نتخذ مواقف واضحة جلية من تلك المقولات لدى العلماء والفقهاء الذين قالوا، بناء على ذلك، بإمامة المتغلب، والقبول بتلك الظاهرة التغلبية والاستبدادية.

ومن هنا، أي دراسة حقيقية عن تفكيك الاستبداد تتخذ من تفكيك تلك المقولات الحاضنة للاستبداد مساراً إنما تشكّل لبنة غاية في الأهمية، ضمن تلك المحاولات المعرفية في عملية التفكيك. ولعل الدراسة التي قام عليها الكاتب الإسلامي، محمد العبد الكريم، في كتابه المهم «تفكيك الاستبداد: دراسة مقاصدية في فقه التحرّر من التغلب» (الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2013)، تصدّت لتلك التحريرات التي حاولت أن تسوّغ لنفسها من خلال مقولات فقهية وتراثية مسألة التغلب والملك الجبري، واستندت في ذلك، إلى منهج مكين، يتعلق بتفكيك تلك التأصيلات المنسوبة للشرع، والتي لا تستند إلى حقائق أساسية من أصول بنية تلك الشريعة، أو في سياق الفكرة الشورية القائمة على الرضا والاختيار؛ إن التغلب مثل حالة وساحة للتوظيفات الفقهية التي غالبا ما كانت تشير بحق إلى ما يمكن تسميتها في التعامل مع هذه الإشكالية «ورطة الفقهاء»؛ والتي تعبّر، في حقيقة الأمر، عن محاولة لإمضاء تصرفات المتغلب خوفا على وحدة الدولة، من أي شكل من الفتنة والفرقة اللتين تفتّان في عضد تلك النظم القائمة.

وفي حقيقة الأمر، المنهج القويم يجب أن ينضبط بتلك المقولة الذهبية والمنهجية التي اعتمدها الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه «لا تعرف الحقّ بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله»، وهو ما يعني القراءة الدقيقة للتجربة السياسية والخبرة الإسلامية على قاعدة «أن الحكم الشوري قاعدة تأسيسية لا محيد عنها، ولا بديل لها». ومهما كانت المبرّرات في هذا المقام، فإن الانتصار إلى أن تنصيب السلطة والإمامة، باعتبارها عقد مراضاة واختيار؛ إنما يشكّل الجوهر الأساسي في النظر إلى مسألة السلطة، ويؤكّد، من جانب آخر، على أن ضرورة هذه السلطة لا يمكن أن نقايض بها على ضرورة الشرعية للنظام سواء في عملية تنصيبه، أو في سياساته التي تلتزم الأصول الشورية في هذا المقام. ولعلّ ما أشار إليه الكاتب حينما عالج في صدر كتابه «في فصله الأول» بنيان الاستبداد بكونه بنياناً تاريخياً عميقاً يضرب بجذوره في أعماق التجربة الإنسانية في السياسة والحكم، وتحوّله بذلك إلى عقيدة لدى أصحابه، وهو ما حدا به أن يؤكد أنه «قد تم التأصيل والتشريع والتكوين وتنظيم مشروع الاستبداد على نحو يصعب الوصول إلى أبراجه الشائقة في البنيان والوطار، بل يصعب التصدّي له ما لم تتعاضد الجهود الفكرية والشرعية للتشهير به وتعريته، مهما كان الثمن الذي سيدفع».

وينتقد في هذا الإطار ما اصطلح عليهم «شيوخ السلطة»، ومؤكّد بشكل لا لبس فيه أن مزاعم المستبدّين في أنهم يحكمون باسم الدين باطلة، لأن الإسلام، كدين وشريعة، جاء في الأصل ليهدم دولة الظلم والاستبداد، ويحرّر الشعوب من العبودية لغير الله، وهو في هذا المقام يفصل الشريعة عن مفهوم الاستبداد السياسي الذي صبغ تجربة الحكم بدولة الخلافة في مرحلة ما بعد فترة الخلافة الراشدة، وأن أي توظيفٍ من الحاكم المستبد للأداة الدينية في محاولته لتبرير أو تكريس استبداده أو تغلّبه، أو تسييس النصوص في فهم قاصر طوعاً أو كرهاً ولي الأمر ونصوص الإمارة والطاعة والصبر في القرآن والسنة، ومحاولة التأصيل لفكر طاعة المتغلّب، وتوظيف الإجماع فيما يخصّ شرعيته واستثمار ذلك كله في بقاء المستبد الجائر، لهو أمرٌ من الواجب

> مؤكّد بشكل لا لبس فيه أن مزاعم المستبدّين في أنهم يحكمون باسم الدين باطلة، لأن الإسلام، كدين وشريعة، جاء ليهدم دولة الظلم والاستبداد

في ما يتعلق بتفكيك الاستبداد في تلك الذاكرة التراثية، بما يعني ضرورة مناقشة تفكيك بعض تلك المصطلحات الشرعية، وإعادة تركيبها بالشكل الذي يخدم الهدف السابق من مثل أفكار كـ «البيعة»، و«أهل الحل والعقد» و«الشورى» و«الفتنة» و«الخروج». ومن ثم، فإن وضع تلك المفاهيم في نصابها، ونفي الفهوم الخاطئة عنها لهو أمرٌ من الأهمية بمكان، وغير ذلك هو مما يخالف عقيدة التوحيد وكليات الإسلام، وإن أي محاولةٍ لاستغلال حكام مستبدّين لأصول الدين وقواعده تتنافى أصلاً مع أصول الإسلام النقية التي جاءت بها الشريعة، فما جاء التوحيد في الإسلام إلا ليخلّص الناس من ظلم الحكام والملوك الجائرين واستبدادهم، ويحرّر الإنسانية من العبودية لغير الله تعالى من المخلوقات التي خلقها. ولعل تلك الرسالة الأساسية التي جاء بها الإسلام .. «قولوا لا إله إلا الله تفلحوا»، أن من هذا الشعار الأساسي؛ عَلم كل مستبد وظالم يستخدم سلطانه، أنه لو قالها لفقد كل امتيازاته، وكان ذلك تأكيدا لدعوة ماضية تصدع في وجه كل مستبد في هذا الزمان وبعد ذلك الزمان؛ لأن تلك الشريعة لم تأت في الأصل إلا لهدم دولة الظلم والاستبداد والفساد.

وعلى الرغم من أن بعض عبارات أطلقها الكاتب قد احتدّت في بعض المقامات، وعمّمت في عدد من المواضع، وإن فكرة الكاتب محمد العبد الكريم الأساسية مواجهة الاستبداد ورفع الظلم والقيام على تفكيك هذه الكلمات التي تحوّلت إلى شعاراتٍ يستغلها بعضهم في محاولة لتمرير حركة الاستبداد والتغلب وتبريرها، فإن من المهم التأكيد أن هذه الرؤية النقدية ضمن الميزان المقاصدي في الشريعة أمر من الواجبات، والتي أكد عليها ابن خلدون في فصله الشهير في مقدمته «أن الظلم مؤذنٌ بخراب العمران»، لأن الظلم في البداية والنهاية، هو محاولة من المستبد والمستبدّين حتى لو استندوا استنادا زائفا لبعض مقولات الدين في هدم تلك المقاصد العامة للشريعة من حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال، وإن ممارسة ذلك في مجال تفكيك البنية الفكرية الاستبدادية ومراجعة ممارسات التغلب التاريخية لهي من الأمور المهمة ضمن تلك العملية الكبرى لتفكيك الاستبداد.

(كاتب مصري)

مستبدون يزعمون أنهم يحكمون باسم الدين (فرانس برس)

الحرب اليمنية ليست عبثية

بشير البكر

الحرب اليمنية التي تدور منذ عدة أعوام بين الحكومة الشرعية، مدعومة بـ«التحالف العربي»، والحوثيين الذين تساندهم إيران، ليست عبثية كما صار يتردّد على ألسنة بعض السياسيين، وفي بعض وسائل الإعلام والتواصل والإجتماعي. أقل ما يمكن أن يوصف به هذا الحكم أنه سطحي، غير أنه مدروس، ويصدُر عن جهاتٍ هدفها تحميل الطرف الأول مسؤولية الحرب، وإظهار الطرف الثاني معتدى عليه، وهو يدافع عن نفسه. وفي هذا التشخيص تجاوز لأسباب الحرب وتجهيل للطرف الذي باشرها، وتغطية على الأهداف المتوخّاة منها. والملاحظ أن هذه النغمة بدأت تتصاعد منذ حوالي عام، بعد أن فشل الهجوم الحوثي الكبير في الاستيلاء على محافظة مأرب الاستراتيجية، أهم معاقل الشرعية في شمال اليمن، والتي ستشكّل المنعطف في هذه الحرب التي تدور منذ سبعة أعوام.

الحرب فجّرها الحوثيون بالزحف على صنعاء، والسيطرة عليها، وإسقاط الحكومة الشرعية في سبتمبر/ أيلول عام 2014. واستكملا لمشروعهم الانقلابي حاولوا اعتقال رئيس الدولة، عبد ربه منصور هادي، ورئيس الوزراء، خالد بحاح. وبعد الفشل، واصلوا الهجوم بهدف السيطرة على بقية أجزاء البلد، ووصلوا حتى عدن بعد احتلال الساحل الغربي وميناء الحديدة الذي يعد أهم شريان بحري للقسم الشمالي من البلد. ولأنهم فشلوا في السيطرة على الجنوب، واندحروا باتجاه صنعاء، تحالفوا مع الرئيس السابق، علي عبدالله صالح، ومن ثم انقلبوا عليه وقتلوه في الرابع من ديسمبر/ كانون الأول 2017. وبعد صولات وجولات، تبين أن من يدير هذه الحرب ليس الطرف الحوثي وحده. وفي الأعوام الأخيرة، صار واضحاً أن القدرات القتالية والأسلحة الموجودة في أرض المعركة تتجاوز إمكانات الحوثيين ومن التحق بهم من قوات الدولة اليمنية السابقة، خصوصا أنهم أخذوا، في السنوات الأخيرة، يفقدون التعاطف الذي كانوا يحظون به من بعض الأوساط. واكتشف الشارع اليمني أن المظلومية الحوثية باتت مشروعا يتجاوز البلد، من أجل توظيف اليمن في النزاع مع السعودية، بهدف تحقيق أهداف إيران وأطماعها في منطقة الخليج العربي، مثلما حصل في لبنان والعراق وسورية، وكان العامل الأخير حاسمين على هذا الصعيد، وشهدا تجريبا للأسلحة الإيرانية، من طائرات مسيّرة وصواريخ بالستية، في الحرب مع السعودية التي خسرت الشوط، وهي تقاتل في هذا الوقت على نحو دفاعي، وتبحث عن مخرج يقيها خطر القصف، والخسارة السياسية. وتكمن العقدة الآن في مسألة اعتراف السعودية بأنها هي التي شنّت الحرب، وبالتالي تتحمل كلفة الخسائر التي لحقت باليمن، وهذا ما تضغط من أجله إيران. وليس مصادفة أن طهران اشترطت يوم الاثنين الماضي لاستئناف المفاوضات مع السعودية أن توقف الأخيرة الحرب على اليمن، وبذلك تعترف بأنها الطرف المعتدي.

وحين تضع هذه الحرب أوزارها، سوف تظهر حقيقتها أكثر، ويتبيّن مدى ضلوع إيران فيها، على نحو مباشر وغير مباشر، من خلال حزب الله اللبناني تحديدا، ولن تكون نتائج الحرب أقل من محاصرة السعودية، وفرض شروط إيران على منطقة الخليج، وساعتها سيجني النتائج الوخيمة أولئك الذين لا يريدون مواجهة الدور الإيراني على حقيقته، كما يتجلى في لبنان والعراق وسورية، وستسقط أوهام كثيرة، منها التعويل على الولايات المتحدة لحماية الخليج، وتعزيز أمنه بوجه الخطر الإيراني، على الرغم من أن إدارة الرئيس الأميركي الأسبق، باراك أوباما، سبق لها أن دفنت هذه الخرافة، حين وقعت الاتفاق النووي مع إيران عام 2015، وكان ذلك اعترافا صريحا بدور إيران الأساسي في منطقة الخليج والشرق الأوسط. وفي جميع الأحوال، لم تنفد كل الفرص، من أجل مواجهة الحلم الإيراني التوسّعي القائم على استخدام العالم العربي درع مواجهة، في حروب إيران الإقليمية والدولية.

مسالخ النظام السوري

جمانة فرحات

قبل أشهر، ظهر الشاب عمر الشغري في برنامج «سردة بعد العشاء» (بيت عبر يوتيوب)، ليتحدّث عن تجربته في الثورة السورية عام 2011، ومن ثم القاء القبض عليه في أواخر 2012

في العقيدة الدبلوماسية الجزائرية

محمد سي بشير

اجتمع الرئيس الجزائري عبد المجيد تبّون مع الطاقم الدّبلوماسي الجزائري على مستوى وزارة الخارجية وفي ممثلياته عبر العالم، لمراجعة الآليات التي يمكن أن تضبط بها الجزائر الاضطراب والتهديد في جوارها، وتوجِد، في الوقت نفسه، مكانة لها في الإقليم وفي العالم، وعلى مختلف الصُّعد. وانطلق هذا المسعى من حقائق متصلة بما تشهده المنطقة المغاربية والساحلية - الصحراوية من تغيراتٍ تحاول الجزائر التكيّف معها، لرفع تحدّي المبادرة والفعل. ولعلّ ما يقوم به وزير الخارجية، رمطان لعمامرة، مؤشّر على ذلك، بترحاله عبر عواصم القضايا التي تهمّ الجزائر وعواصم الفعل الاستراتيجي الدُّولي.

من هنا، يمكن الولوج إلى تحليل ذلك الفعل، بطرح سؤال: على ماذا يرتكز وإلى ماذا يرمي؟ في محاولة للإجابة عن ذلك، يجدر التّذكير بالتحوّل الجذري الذي أدخلته الجزائر على دبلوماسياتها الخارجية، إذ إنّها بعد فترة جمود، دامت أعواما، بسبب ظروفٍ قاهرة، قامت بتعيين مبعوثين لها لجلّ الملفات الإستراتيجية التي تُعتبر فيها الجزائر بلدا معنيا ومهتمّا، إضافة إلى ايلاء أهمّية قصوى للملّف الاقتصادي، لأوّل مرّة بهذه الدرجة، الذي تلعب فيه دور الجاذب للاستثمارات، من ناحية، والمنافح عن حصّة الأسعار ومعديها لسوق الطاقة الدُّولي (النّفط والغاز)، من ناحية أخرى، خصوصا في مرحلةٍ من هذه، حيث الحاجة لهما وارتفاع منحنى السّعر، بما يخدم المصالح الجزائرية في الاستحواذ على تأثيرٍ يُستخدم في السياسة الخارجية.

مع هذا، لا يمكن إغفال أنّ ثمّة قصورا في استخدام آلية التعاون الدُّولي، بالنظر إلى جمود «الوكالة الدُّولية للتّعاون» التي تمّ إنشاؤها منذ فترة ولم تُفعّل نشاطاتها، ولا يبدو أنّها تتحرّك في وجهةٍ ما لتدعيم حركية الدبلوماسية، وهو قصور لعلّ ما تمّ اتّخاذه من قرار استراتيجي بإنشاء آلية المبعوثين قد يعني، في نهاية الأمر، القضاء عليه مما يبرز أنّ السياسة الخارجية، على الأقلّ، تتّخذ مسار المراجعة الدّورية للمكاسب والخسائر، لبلورة قراراتٍ تعيد توجيه الخيارات، تصحيح المسار وترفع تحدّي معرفة وجه التقصير/ القصور، وتعويضه، بسرعة، لأنّ حركية الساحة الدُّولية لا متناهية السرعة، وكلّ فتور أو جمود يعني خسارة فضاءات تأثير، والظهور بمظهر المستهدف من الفعل الاستراتيجي، وليس المبادر والمؤثّر فيه.

بالنتيجة، المنتظر هو تحوّل منحنى التأثير، وخصوصا في الجوارين المغاربي (الأزمة الليبية، الهشاشة التّونسية، الخلافات المزمنة مع الجار المغربي، القضية الصحراوية) والساحلي - الصحراوي (فشل عملية برخان وقرار فرنسا إجلاء جزء من جيشها في مالي)، وهو ما يحاول وزير الخارجية، رمطان لعمامرة، القيام به، باستخدام أدوات متوفّرة، وأخرى يتمّ ابتكارها من خلال معرفته بالساحة الدُّولية، مع هدفين محوريين: الأوّل عاجل، يسعى إلى استرجاع الجزائر حركيّة دبلوماسية متكافئة مع مقوّماتها الكبيرة، وإن لم تكن مُستغلّة، حقّا، خير استغلال. والآخر مرحلي، بوتيرة الخطوة خطوة تتصدّر تفاصيله إقناع الآخرين بقدرة الجزائر الحقيقية على الفعل الاستراتيجي، وأنّ الوضع، بدون الجزائر، يكون أسوأ، في الساحتين. ويليه، حتما، إبعاد إدراك الغرب، وخصوصا فرنسا، أنّ الجزائر جامدة، ولا تمتلك الدور الفاعل المناقض، أساسا، للدّور الذي تريده، على وجه الخصوص، فرنسا. ولعلّ ذلك أصل التوتّر الحالي مع فرنسا، مضافا إليه، طبعا، بعض الملفّات، منها الذاكرة، إرادة التعامل النّد للنّد، إبراز أنّ ثمّة إدراكا آخر لقضايا المنطقة غير ما تريده فرنسا والغرب، ثم، وهو ما ترفضه باريس، تماما، إمكانية استقلالية الجزائر عن الشّراكة الإلزامية معها في الدائرتين الحيويتين، المغاربية والساحلية - الصحراوية، بل أبعد من ذلك تبديد إرادة الجزائر التشكيك في مكانة فرنسا في غرب المتوسّط.

تأتي هذه التوقّعات لحركية مثلى للسياسة الخارجية الجزائرية على خلفية تهديدات كبيرة، كثير منها لا يماثل أيا من النوع الذي يهدّد ويتمدّد، فعليا، بأبعاد لم تكن معروفة من قبل، على غرار الهجرة غير الشّرعية، الإرهاب، تجارة الأسلحة، الإجرام المنظّم عابر الحدود، وكلّها تهديدات بأحجام مضاعفة، بالنّظر إلى شساعة مساحة الجزائر وحدودها التي تشترك فيها مع سبع دول، تعرف كثير منها توتّرات، لا استقرار وأزمات متعدّدة الأبعاد بانخراط فاعلين من الداخل وآخرين من الخارج، من جهة، وبانخراط فاعلين، بعضهم داخلي، وأكثرهم فوق قومي (جيوش ومرتزقة إضافة إلى تنظيمات إرهابية دولية)، من جهة أخرى.

تستلزم مواجهة تلك التهديدات حركية فاعلة وفعّالة من خلال حركية إستراتيجية، وهو ما فطنت إليه الجزائر، وتحاول أن تضع له التّخطيط المناسب، مع رصد المقوّمات البشرية الكفؤة والإمكانات الصلبة (أسلحة، تحسين كفاءة الجيش العملياتية، إلخ ..) والناعمة (تحريك آليات التأثير واستعراض القدرة على المناورة الدبلوماسية)، بقصد استعادة المكانة والعمل على أن يكون للبلاد دور في حجم تلك المقوّمات.

هل ترضى القوى الدولية والإقليمية صاحبة الأدوار في الدائرتين المذكورتين بفاعلٍ يتنافس على جزء من تلك المكانة، ويرمي إلى فعل استراتيجي يُحسب له، أم أنّها ستعمل كل ما من شأنه عرقلة تلك العودة، بل، ربّما، وهذا احتمال قائم وواقعي، العمل على إغراقها في فواصل تلغي تلك العودة أو تؤجّلها، وتبدّد طموح الوصول إلى تلك المكانة واستخدام تلك المقوّمات، إن على المستوى الدّاخلي أو بتأزيم الأوضاع وإيجاد صراعات هامشية، لعلّها تلهي الجزائر عن مقاصدها من التخطيط لمكانة ودور لها في محيطها وعمقها الاستراتيجيين.

من يقوم بهذا كلّه، وليس هذا من باب نظرية المؤامرة، بل من اليقين الذي تدعّمه القرائن والشواهد؟ أساسا، هي فرنسا التي تريد أن تبقى صاحبة الوصاية على بلدٍ لم تقتنع بعد بأنّه نال استقلاله بعد أن دفع ضريبة لذلك دماء زهاء ما يربو عن عشرة ملايين من الشهداء من لدن المقاومة إلى شهداء ثورة التّحرير الكبرى، بل إلى اللحظة من جرّاء ضحايا الانفجارات النووية في صحراء الجزائر والألغام المزروعة على الحدود.

> تحتاج الجزائر إلى فعل استراتيجي فعّال ومؤثّر، وهو ما يستلزم إرفاق ذلك، كلّه، بتوافق داخلي

> عرقلت فرنسا بناء الاتحاد المغاربي، بجرّ بلدانه إلى اتّفاقات شراكة خاسرة مع الاتّحاد الأوروبي

تقوم فرنسا بذلك، لأنّها لا تريد لغيرها دورا في غرب المتوسّط وعمقه الساحلي - الصحراوي، فهي من عرقلت بناء الاتحاد المغاربي، بجرّ بلدانه إلى اتّفاقات شراكة خاسرة مع الاتحاد الأوروبي، وهي من جرّت البلدان المغاربية إلى مبادرات 5+5 وسياسة الجوار الأوروبية، كما أنّها من شجّعت على توفير دعم للإرهاب من خلال دفع الفدى للجماعات الإرهابية لتصبح قوية، وبتسليح متطوّر، حتى تتمكّن، فيما بعد، من إيجاد توتّر مزمن في الساحل (مالي، أساسا، لأنّها خاصرة الجزائر من الجنوب)، بل أنّها حاولت جرّ جيشي الجزائر والمغرب إلى التدخّل في الساحل. ولمّا رفض البلدان، سعت إلى إنشاء جيش ساحلي (تشاد، موريتانيا، مالي، النيجر، بوركينا فاسو)، وهذه جزء من قراراتٍ تمثّل التهديد الحقيقي للمغرب العربي، وللجزائر على وجه الخصوص. وفرنسا، لذلك، قلقة من سعي جزائري إلى مكانة ودور في المنطقة يقلّصان من هيمنتها المرفوضة من سلطات المنطقة ومن شعوبها، على حد سواء، ودليل ذلك ما يجري، الآن، من تجهيز لتعويض إمكانية انسحاب فرنسا من مالي بمجيء قوة من «فاغنر» الروسية، ما يشكل، لأوّل مرّة، تجاوزا لسياسات فرنسا وتجاهلا لها في المنطقة.

هذه حقيقة العمق الاستراتيجي للجزائر وواقع التّهديدات التي عليها مواجهتها. ولعلّ القادم أشد وقعا، بسبب اعتزام فرنسا تعميق توجهها إلى عرقلة توجه أي دولة في المنطقة، للانعتاق من ربقة هيمنتها، خصوصا أنها مقبلة على انتخابات رئاسية بدأت، من الآن، بسببها عمليات كسر العظام بين سياسييها، بمحاولة إبراز أن مكانة فرنسا مهدّدة من الداخل بفكرة الاستبدال الكبير. ومن الخارج بمكانة وأدوار لدول قد تتحالف، لتشكّل محاور، مغاربية وساحلية - صحراوية، هدفها الأساس إرباك إضافي لحسابات فرنسا الإستراتيجية، خصوصا بعد استبعادها المذلّ من منطقة المحيط الهادئ، ومحاولات تحجيم دورها في أوروبا، بصفة خاصة، (طرد سفيرها من بيلاروسيا، مثلا).

تحتاج الجزائر إلى فعل استراتيجي فعّال ومؤثّر، وهو ما يستلزم إرفاق ذلك، كلّه، بتوافق داخلي، لأنّ الانسجام الداخلي يقوّي الجبهة الوطنية، ويجعلها تفكّر، فقط، في تعزيز مكانتها ودورها لاحتواء السيل الجارف لتلك التهديدات وغيرها، مما لم نذكره، خصوصا الاقتصادية منها، الصحية والمناخية، على سبيل المثال. لذلك، لم تصبح السياسة الخارجية مجرّد تمثيل للجزائر، بل هي أداة الفعل والتأثير، يجب تعزيزها بأدوات وآليات داعمة لتعزيز المكانة، وإيجاد دور يليق ببلد كبير، مثل الجزائر.

(كاتب وأستاذ جامعي جزائري)

لماذا الكاظمي؟

سعد كيوان

كان مراداً لها أن تكون عملية «نظيفة» تقضي على رئيس الحكومة العراقية، مصطفى الكاظمي، وتنهي مسيرته الإصلاحية، العراقية الخالصة. عملية اغتيال من الجو لا تترك أية آثار ودلائل للجريمة، ولا بصمات لمرتكبيها. يبدو أن منفذيها حاولوا الاستفادة من عملية اغتيال رئيس حكومة لبنان الأسبق، رفيق الحريري، فاختاروا الجو بدل الأرض، لأنه من شبه المستحيل الدخول إلى المنطقة الخضراء حيث منزله، والطائرات المسيّرة بدل السيارات، والصواريخ بدل المواد المتفجّرة، والأهم عدم الحاجة إلى فريق بشري منفذ، من شأنه أن يستهلك وقتا في التخطيط والرصد والتنفيذ، ثم يقود اكتشافه إلى خيوط الجريمة ومن يقف وراءها. كما أن الإعداد والتنفيذ كانا أسهل على الأرجح، لأن الكاظمي استهدف في منزله، إلا أن العملية فشلت! كان اغتيال الكاظمي سيُحدث زلزالا، ويعيد خلط الأوراق عراقياً وإقليميا، عشية تطورات وحسابات واستحقاقات متداخلة ومتشابكة إقليميا ودوليا، تبدأ بالسلطة في بغداد والنفوذ الإيراني فيها، ولا تنتهي في مفاوضات فيينا، مرورا في دمشق وبيروت وصنعاء.

لماذا الكاظمي؟ جاء إلى السلطة من جهاز الاستخبارات، بعيدا عن الأحزاب والتيارات التي كانت تتصارع وتتنازع على السلطة، وتنهش في الجسم العراقي، وتستنزف موارده وطاقاته منذ نحو ثلاثة عقود، ومعظمها يدين بالولاء لملالي طهران. سعى إلى تركيب سلطة متحرّرة قدر الإمكان من نفوذ إيران ووصايتها وأدواتها التي باتت معشعشة في مفاصل السلطة وإداراتها، ومن نفوذ مليشيات «الحشد الشعبي» التي أريد لها أن تكون بديلا أو موازية للقوات المسلحة. في المقابل، عمل على طمأنة الداخل والجوار، بالتفاهم مع الولايات المتحدة، على انسحاب متدرّج وشبه كامل لقواتها من العراق، ثم اتبع عربيا سياسة انفتاح وحسن جوار مع الجميع، وبالأخص مع المملكة السعودية، وتمكّن من إعادة وضع العراق على الخريطة الإقليمية، بتنظيم مؤتمر دولي في بغداد، حول الأمن والاستقرار في المنطقة شاركت فيه إيران. كما أنه أظهر جرأة في مكافحة الفساد، وشجاعة وتصميما في محاربة الإرهاب والتنظيمات

مصطفى الكاظمي في بغداد، اغسطس الماضي (اليوت بلوندي/فرانس برس)

الإرهابية «الداعشية»، وشبكات الداخل التي تحدّته في الأشهر الأولى لحكومته، باغتيال هشام الهاشمي، المقرّب منه والباحث في شؤون الجماعات المتطرّفة. والأهم والأكثر تحدّيا أنه تمكّن من تنظيم انتخابات حرّة ونزيهة، كشفت مدى ضعف شعبية التيارات الشيعية التي تدين بالولاء لإيران، وربما هذه هي خطيئته الكبرى التي لن تغفر له، والتي يتعرض بسببها إلى حملة شعواء، وإلى محاصرة المنطقة الخضراء من التيارات الإيرانية الولاء، حيث توجد كل المقرّات الرسمية والحكومية والسفارات الأجنبية، وبالأخص السفارة الأميركية، رفضا لنتائج الانتخابات، على غرار ما فعله حزب الله اللبناني سنة ونصف السنة بين عامي 2006 و2008، رفضا لإنشاء محكمة دولية خاصة بلبنان، للتحقيق في جريمة اغتيال رفيق الحريري، ومن أجل إجبار الحكومة اللبنانية يومها على الاستقالة.

لا يعتقد الكاتب أن من حاول اغتيال الكاظمي هم مجموعة مغامرين عبثيين يتلهون بالطائرات المسيّرة، علما أنه تم استخدام ثلاث طائرات، وعدد غير قليل من الصواريخ. العراق الذي بدأ يستعيد عافيته وموقعه هو بمثابة الرئة التي تتنفس منها إيران، وخصوصا في هذه المرحلة التي تحاصرها العقوبات الأميركية من كل صوب، وفي مختلف المجالات، ما يؤمّن لها حاليا المنفذ والمعبر الوحيد على الخارج، بما يوازي 50 مليار دولار في السنة. وكانت إيران قد تمكّنت، في الأساس، من الإمساك بالساحة العراقية، بفضل التواطؤ الأميركي الذي حصل تدريجيا منذ إسقاط صدّام حسين عام 2005، وانطلقت بعدها عملية نهب خيرات العراق وموارده الطبيعية والنفطية، واستخدام إيران موقعه الجيو - استراتيجي منطلقا للتوسع والسيطرة شرقا نحو البحر المتوسط، تمدّدا باتجاه سورية ولبنان وفلسطين، فكان التدخل العسكري دعما وإنقاذا للنظام الأسدي من الانهيار، مقابل استعمال لبنان قاعدة خلفية ينطلق منها ذراعه العسكري، حزب الله، لمساندة كتائب النظام السوري. لذلك كان غرض طهران الرئيسي خلال السنوات الأخيرة شق خط بري استراتيجي، يمتد من طهران ليصل إلى بيروت عبر بغداد ودمشق، ما جعل من معبر التنف على الحدود العراقية - السورية نقطة تقاطع ووصل استراتيجية في مشروع التوسع الايراني. وبالتالي، نقطة تنازع مفصلية لمواجهة هذه الخطة من الولايات المتحدة التي أقامت قاعدة عسكرية لها هناك، لصد هذا المخطط نحو شمال شرق سورية ولبنان. كما أن ما راهنت عليه السلطة في إيران من تعاط مختلف، وربما أكثر ليونة من الإدارة الأميركية الجديدة، بعد ما أذاقها الرئيس السابق، دونالد ترامب، الأمرّين، لم يحصل بدليل أن العقوبات لم تخفف، لا بل على العكس، وإن بأقل ضوضاء، وإن تراوح مفاوضات فيينا من أجل العودة إلى الاتفاق النووي مكانها منذ أشهر، ما يظهر أن إدارة بايدن غير مستعجلة لذلك، خصوصا بعد انتخاب رئيس إيراني جديد في الصيف الماضي، صاحب سجل حافل بالإعدامات، ما يشكل إحراجا مزعجا لإدارة أميركية ترفع شعار الدفاع عن حقوق الإنسان. ناهيك عن أن إيران لم تبد أي مرونة في تعاطيها مع مسألة الصواريخ البالستية، ولا في مسألة التخصيب النووي المستمر، ما دفع الشركاء الأوروبيين إلى مساندة الموقف الأميركي، بعدما كانوا يميلون إلى التساهل مع طهران، وفرنسا تحديدا التي حاولت أن تلعب دور الوسيط، حفاظا على مصالحها التجارية مع سلطة الملالي، علما أنها ما زالت تحاول أن تلعب هذا الدور في لبنان، إلى درجة أنها تدفع اليوم باتجاه إنقاذ الحكومة اللبنانية التي يسيطر عليها حزب الله، والمهدّدة بالانهيار بسبب تعرّض بعض وزرائها للسعودية ودول الخليج، واتهامها بالعدوان على الحوثيين في اليمن. لا يمكن

> من حاولوا اغتيال الكاظمي ليسوا مغامرين عبثيين يتلهون بالطائرات المسيّرة، علما أنه تم استخدام ثلاث طائرات، وعدد غير قليل من الصواريخ

> سعى الكاظمي إلى تركيب سلطة متحرّرة قدر الإمكان من نفوذ إيران ووصايتها وأدواتها المعشعشة في مفاصل السلطة وإداراتها

القول إن مجيء الكاظمي إلى السلطة في بغداد كان لصالح النفوذ الإيراني في هذا البلد، ولكن رئاسته الحكومة شكلت مخرجا لمحاولة إنقاذ العراق من الانهيار، ولوقف قمع العراقيين المنتفضين والنزف الدموي نتيجة سياسات أتباع إيران في السلطة وصراعاتهم. وبدل أن تحاول طهران تسهيل مهمة الكاظمي الذي يعي تماما أن الخريطة الجيوسياسية في المنطقة، وموقع بلده فيها، وحدود الدور الذي يمكن أن يضطلع به في هذه المرحلة الانتقالية الحساسة والمتأرجحة بين مصالح الكبار، فقد تركت لجماعتها أن تشوّش على الكاظمي، وتعرقل مهمة رجل لم يعلن يوما قولا يعارض فيه إيران، ولم يتخذ أي موقف تجاهها، ولم يمارس أي دور معاد لها. وهي تعلم أنه ما زال المرشح الأقوى لترؤس الحكومة الجديدة. وكانت الانتخابات طبعا المحكّ الأساسي لنجاح الكاظمي رئيسا للحكومة، ولم يكن في وسعه التساهل بها، خصوصا إذا كان الواقع يقول إن الانتخابات حرّة ونزيهة، من شأنها أن تحجّم دور التيارات والمليشيات المغطّاة من الفصائل الشيعية المدعومة من إيران. طبعا، خسارة نفوذها في العراق أو تحجيمه هو التحدّي الأهم والأكبر بالنسبة لإيران التي رأت ربما في خسارة الانتخابات العنوان الأوضح والإنذار الأخطر الذي يوجّه لها في المنطقة. كما أن الملالي لم يألوا جهدا في توتير الأجواء في لبنان عبر التصعيد والضغط اللذين يمارسهما حزب الله، الذي يتخذ من الحكومة رهينة لتطويع القضاء، السلطة الوحيدة التي ما زالت خارج سيطرته، ويشيطن خصومه السياسيين ويهدّدهم بأن لديه مائة ألف مقاتل! وربما يجب أن نتوقع لجوءه إلى الأسلوب العراقي نفسه (أسلوبه أساسا) في ما لو خسر حلفاؤه الانتخابات في الربيع المقبل، علما أن احتمال تطييرها ما زال قائما. غير أن العنصر الأهم في كل ما يجري إقليميا ودوليا، ويجعل الملالي في حال من التوتر والضياع الاجتماع، الشهر الماضي (أكتوبر/ تشرين الأول) في موسكو، بين الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، ورئيس الحكومة الإسرائيلية، نفتالي بينت، اتفقا خلاله على محاصرة إيران في سورية لإخراجها منها، فهل يجب أن نتوقع الأسوأ في الأسابيع والأشهر المقبلة أم إن التسخين هو مقدّمة للعودة إلى طاولة المفاوضات؟

(كاتب لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads